

# القدر يرفع قبّعته الذهبية لترامب



متنقلا بطائرة "إير فورس وان" الرئاسية الضخمة بين الولايات ومحاطا بدعم حكومته وطاقمه الشخصي في البيت الأبيض. فصل المقال يكمن في حالة الاسترخاء والإرتياح التي تغلب على المناخ التنافسي في المعسكر الجمهوري للعوامل السابقة مجتمعة من جهة، ولعوامل أخرى تتعلق بتفاصيل ليست في صالح بايدن البتة منها عمره المتقدم واختياره لنايئة، كاميليا هاريس، التي ما زال أداؤها السياسي والمهني مثارا للجدل في الشارع الأميركي. فما بالك إذا اكتسبت المنفعة وكانت المحكمة العليا جاهزة بنفس جمهوري غالب في حال الطعن بالنتائج الانتخابية؛ لن يكون القدر حاضرا بقبعته الذهبية ليرفعها لترامب من جديد!

أو ليبرالين يميلون للديمقراطيين، بلغت أشدها في العام 2000 حين كان للمحكمة العليا القول الفصل في حسم نتيجة الانتخابات الرئاسية التي تنافس عليها في ذلك العام، الرئيس الأسبق جورج بوش الابن الجمهوري، مقابل منافسه، آل غور الديمقراطي. وقد حكمت المحكمة العليا آنذاك بفوز الرئيس بوش بعد جملة من الطعون رُفعت إليها تشكك بالنتائج الانتخابية والية عدّ الأصوات في ولاية فلوريدا. أما في الانتخابات الرئاسية للعام 2020، فيبدو أن الجمهوريين أمسوا أقل قلقا وأكثر حماسا لمرشحهم مما كانوا عليه في العام 2016، كما تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى تراجع التأييد الشعبي لبايدن مقابل تقدمها

المحددة، حيث تتشكّل هيئتها من تسعة قضاة، أحدهم رئيس والثمانية أعضاء، وحاليا يرأس المحكمة القاضي جون روبرتس، الذي عينه الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن منذ 14 عاما، ولدى الحياة. يتم التعيين في المحكمة العليا بتسمية من الرئيس الأميركي الذي يقدم مرشحا لموقع قاض في المحكمة حال شغور المنصب؛ ولا يخلو المنصب إلا بالوفاة أو الاستقالة أو التقاعد أو الإزالة القضائية النهائية. وهكذا يستمر قضاء المحكمة العليا في مناصبهم مدى الحياة، ولا يمكن للرئيس أو غيره إقالتهم تحت أي ظرف من الظروف. إلا أن نزوة التجاذب بين الحزبين على تامين غلبة الأصوات بين القضاة من محافظين يميلون للجمهوريين،

حتى اليوم، ولأن اللقاح لم يتوفر بعد ليساعد على إطلاق المراكز الانتخابية وفتح أبوابها للمواطنين للتصويت حضورا. أما القاضية غينسبرغ، التي يُطلق عليها اختصارا اسم "أر بي جي"، فكانت تميل سياسيا إلى اليسار الليبرالي الأميركي وسط غالبية من القضاة المحافظين من أعضاء المحكمة العليا التسعة، وهي من عتاة الداعمين والمدافعين عن حقوق المرأة، وشكّلت بحضورها الحيوي قوة مؤثرة داخل المحكمة التي هي أعلى سلطة قضائية في الولايات المتحدة. فور تسمية ترامب لخليفة غينسبرغ يذهب اسم المرشح إلى مجلس الشيوخ لتتم المصادقة عليه. ومن المتوقع أن تُنجز هذه المهمة في سرعة قياسية هذه المرة، وبشكل استثنائي، نظرا إلى أن المجلس يسيطر عليه الجمهوريون، وهم يرمون إلى تأمين غالبية مريحة للمحافظين من أعضاء المحكمة التي تملك القول الفصل في العديد من القضايا الاجتماعية التي ينقسم عليها الأميركيون مثل الإجهاض واقتناء السلاح وعقوبة الإعدام وقوانين اللجوء إلى الولايات المتحدة. الديمقراطيون من جهتهم، وعلى رأسهم مرشحهم للرئاسة جو بايدن، يدفعون بالاتجاه المعاكس لتأجيل تعيين بديل لغينسبرغ إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية حتى لا يخسروا المقعد الليبرالي في المحكمة التي تحسم الأمر في القضايا الخلافية بين الحزبين، وبخاصة قبيل الانتخابات الرئاسية الأكثر سخونة في التاريخ الأميركي.

ولكي نضيء بشكل واف على أسباب هذا التجاذب على موقع مقعد المحكمة العليا الشاعر من كلا المرشحين الرئاسيين، ولنعرف علاقة المحكمة الممكنة في سير الانتخابات القادمة، لا بد من أن نورد نبذة موجزة عن مقام وهيكلية المحكمة العليا الأمريكية.

العليا هي أعلى هيئة قضائية في الولايات المتحدة، حيث تتشكّل هيئتها من تسعة قضاة، أحدهم رئيس والثمانية أعضاء، وحاليا يرأس المحكمة القاضي جون روبرتس، الذي عينه الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن منذ 14 عاما، ولدى الحياة. يتم التعيين في المحكمة العليا بتسمية من الرئيس الأميركي الذي يقدم مرشحا لموقع قاض في المحكمة حال شغور المنصب؛ ولا يخلو المنصب إلا بالوفاة أو الاستقالة أو التقاعد أو الإزالة القضائية النهائية. وهكذا يستمر قضاء المحكمة العليا في مناصبهم مدى الحياة، ولا يمكن للرئيس أو غيره إقالتهم تحت أي ظرف من الظروف. إلا أن نزوة التجاذب بين الحزبين على تامين غلبة الأصوات بين القضاة من محافظين يميلون للجمهوريين، حتى اليوم، ولأن اللقاح لم يتوفر بعد ليساعد على إطلاق المراكز الانتخابية وفتح أبوابها للمواطنين للتصويت حضورا.

العليا هي أعلى هيئة قضائية في الولايات المتحدة، حيث تتشكّل هيئتها من تسعة قضاة، أحدهم رئيس والثمانية أعضاء، وحاليا يرأس المحكمة القاضي جون روبرتس، الذي عينه الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن منذ 14 عاما، ولدى الحياة. يتم التعيين في المحكمة العليا بتسمية من الرئيس الأميركي الذي يقدم مرشحا لموقع قاض في المحكمة حال شغور المنصب؛ ولا يخلو المنصب إلا بالوفاة أو الاستقالة أو التقاعد أو الإزالة القضائية النهائية. وهكذا يستمر قضاء المحكمة العليا في مناصبهم مدى الحياة، ولا يمكن للرئيس أو غيره إقالتهم تحت أي ظرف من الظروف. إلا أن نزوة التجاذب بين الحزبين على تامين غلبة الأصوات بين القضاة من محافظين يميلون للجمهوريين، حتى اليوم، ولأن اللقاح لم يتوفر بعد ليساعد على إطلاق المراكز الانتخابية وفتح أبوابها للمواطنين للتصويت حضورا.

مرح البقاعي  
كاتبة سورية أميركية

قبل أسابيع معدودة من بلوغ موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية المحددة في 3 نوفمبر من العام الجاري، يبدو أن القدر يتدخل مجددا لصالح الرئيس الأميركي دونالد ترامب. فكما تدخل في العام 2016 في إيصاله إلى سدة البيت الأبيض بعد أن كان فوز منافسته هيلاري كلينتون محسوما بالإحصاءات والتحليلات بل وبتنبؤات العرّافين، ها هو يتدخل اليوم إثر وفاة القاضية، روث بادر غينسبرغ، أحد قضاة المحكمة الأميركية العليا، حيث يتوجب دستوريا إشغال مقعدها بترشيح اسم بديل يتقدم به الرئيس إلى مجلس الشيوخ للتصويت عليه وإقراره. هي الفرصة الذهبية للرئيس ترامب ليسارع بتقديم اسم مرشحه، وقد قال خلال الأيام الماضية في تجمع انتخابي بمدينة أوهايو إنها ستكون امرأة من القضاة البارزتين أصحاب التاريخ المهني النزيه والسمعة العطرة. كما هي أيضا مناسبة في توقيت مثالي لاختيارها ممن هم يعتبرون أكثر قربا إلى اليمين الجمهوري المحافظ. فرصة الرئيس ترامب تكمن في ما يتيسر له ضمن هذا الوقت الضيق من سلطة دستورية تسمح بالمشي في خطوة استباقية ستكون قادرة على معالجة مرضية لحزبه لما يمكن أن تسفر عنه الانتخابات الرئاسية من تعقيدات قانونية إذا ما تم الطعن بالنتيجة من طرف الحزب الجمهوري.

فالرئيس ترامب يحذر بشكل متواصل خلال حملاته الانتخابية المتنقلة بين الولايات من إمكانية التلاعب بنتائج التصويت، بسبب اضطراب الأميركيين إلى الإدلاء بأصواتهم عبر البريد الورقي والإلكتروني، نظرا لعدم تراجع جائحة كوفيد - 19 في مختلف الولايات



## شبكات سرية تخدم عقيدة «الوطن الأزرق» التركية

السابقين، الأوراسيويين والقوميين المتطرفين، الذين تمت إدانة معظمهم في قضية أرغينكون.

**جمعيات سرية وشبكات غير مشروعة وتجمعات سرية تحمل في أماكن مخفية أفرادها غير معروفين لبقية المجتمع ولديهم أهداف غير واضحة يحافظ أعضاؤها على سرية انتماءاتهم ويخفون الأنشطة التنظيمية**

وفي النهاية، رفضت المحاكم العليا في تركيا القضايا المتعلقة بأرغينكون بسبب أدلة غير قاطعة، وأصبح المتهمون الذين تم إطلاق سراحهم من أنصار أردوغان. وبالتالي، بدلا من أن تكون هذه التحقيقات خطوة رئيسية نحو ترسيخ الديمقراطية في تركيا، أصبحت هذه التحقيقات نقطة انطلاق نحو توطيد النظام الاستبدادي. ومع ذلك، يعتقد بيرينشيك أن هذه الخطوة جعلت أردوغان عرضة للخطر. وقال السياسي القومي العام الماضي، إن أردوغان لم يحكم تركيا منذ 2014، لكنها هي التي كانت تحكّمه. وقال في مقابلة مع صحيفة "إنديبننت" "أعني بتركيا الجيش والشرطة ورجال الأعمال والعمال وحزب الوطن".

النهاية على الدولة العميقة لتركيا، بينما يؤكد آخرون أنه ببساطة أنشأ دولة جديدة تحت سيطرته. وقد تكون الحقيقة أكثر فوضوية من أي من الخيارين، وهناك شك حقيقي وعميق حول من يحكم البلاد بالفعل. لقد اعترف أردوغان نفسه بالدولة العميقة منذ أيامه الأولى في السلطة. وفي نقاش متلفز في عام 2007، عقب مقتل الصحافي الأرميني، هرايت دينك، قال أردوغان إن الدولة العميقة "كانت موجودة دائما، ولم تبدأ بجمهورية تركيا". وأضاف أن مثل هذا "التنظيم الشبيه بالعصابات في المؤسسات" يجب "القضاء عليه إن أمكن، إن لم يكن، تقليله إلى أدنى حد".

وقال أردوغان في عدة مناسبات إن سجنه لمدة أربعة أشهر في عام 1999 والذي أدى إلى حظر ممارسته للسياسة، فضلا عن الاعتراض الصريح على محاولة عبدالله غول للوصول إلى الرئاسة في عام 2007، كان نابعاً من "البيات الوصاية" التي كان لها تأثير في تركيا. تم فتح باب التحقيق في حادثة أرغينكون، الذي واجه فيه كبار المسؤولين العسكريين وحلفاؤهم المدنيون عقوبة السجن وأتهامات بالتآمر للإطاحة بالحكومة المنتخبة، في عام 2007 ووصفته حكومة أردوغان بأنه المعركة الكبرى ضد الدولة العميقة. وخلال هذا الوقت، كان كل من أردوغان وحزبه العدالة والتنمية على علاقة طيبة مع الداعية الإسلامي فتح الله غولن، الذي عاش في الولايات المتحدة لأسباب صحية. وكثيرا ما أشاد المسؤولون الحكوميون بغولن، وطالبه أردوغان نفسه بالعودة إلى تركيا. ومع ذلك، عندما انهار هذا التحالف في ديسمبر 2013 بعد فضيحة فساد، وجهت لوائح اتهام إلى أفراد من عائلة أردوغان ووزراء في حكومته، اتخذ الرئيس منحى براغماتيا وتعاون مع خصومه

ورئيس الطريقة النقشبندية أحمد محمود أونلو، وزعيم حزب الوطن القومي اليساري المتطرف، دوغو بيرينشيك.

ولكن ما يثير الدهشة هنا، هو أن الجيش، الذي من المفترض أنه كان كماليا، يُظهر بعض علامات التأييد الصامت لهذه الحالة، ربما لهذا السبب يقول البعض إن أردوغان انتصر في

ورئيس الطريقة النقشبندية أحمد محمود أونلو، وزعيم حزب الوطن القومي اليساري المتطرف، دوغو بيرينشيك.

ولكن ما يثير الدهشة هنا، هو أن الجيش، الذي من المفترض أنه كان كماليا، يُظهر بعض علامات التأييد الصامت لهذه الحالة، ربما لهذا السبب يقول البعض إن أردوغان انتصر في

عن مجموعة كبيرة من الشبكات السرية تتكون من مسؤولين عسكريين نشطين ومتقاعدين، وبيروقراطيين، ورجال أعمال، وأكاديميين، ودعاة دينيين، وصحافيين، ورجال مافيا. وهناك مجموعة واسعة من الشخصيات التي تدعم مبادرات أردوغان بحماسة، مثل اليميني المتطرف وزعيم المافيا علاء الدين جاكيجي،

بالمصادقية ويحافظ على السيطرة دون استخدام أساليب قمعية. يتم إقناع الممثل المختار بعدم ممارسة سلطته لعرقلة النظام واستخدام الموارد التي تتوافق مع متطلبات الحاكم بدلا من ذلك.

يمكننا تعريف الشبكات السرية على أنها منظمات سرية، وجمعيات سرية، وشبكات غير مشروعة أو مظلمة، وتجمعات سرية. هذه الشبكات تعمل في أماكن مخفية، وأفرادها غير معروفين لبقية المجتمع ولديهم أهداف غير واضحة. يحافظ أعضاؤها على سرية انتماءاتهم ويخفون الأنشطة التنظيمية. وفي بعض الحالات، يعملون في ظل هذا الغموض إلى درجة أنه لا يمكن حتى ملاحظة إذا كانوا موجودين بالفعل أم لا.

وفي حالة تركيا، ربما كان حادث سوسرولوك عام 1996 هو الذي كشف لأول مرة عن مثل هذه الشبكات داخل المؤسسات الأمنية التي كانت تشارك في عمليات سرية غير قانونية وغير رسمية. قتل عبدالله جاتلي، قاتل ومهرب مخدرات كان مطلوباً لدى الإنترنت، وحسين كوجاداغ، نائب رئيس شرطة إسطنبول السابق، في حادث سيارة في سوسرولوك، وأصيب عضو البرلمان سيدات بوكاك زعيم قبيلة كردية متحالفة مع الدولة ضد المتطرفين الأكراد. وعرف في السيارة على عدة وثائق مزورة وكميات وفيرة من المخدرات والأسلحة والمال. وفي أعقاب الحادث، تم الكشف عن صلات بين الدولة والمافيا، بالإضافة إلى أعمال غير مشروعة من قبل المخابرات التركية ووكالة مكافحة الإرهاب (جيتيم) ووحدة القوات الخاصة (أوزيل حاربكات). اليوم، وعلى الرغم من أنه من غير الواضح أي مجموعة أو زعيم منهم هو الذي يتحكم فعليا، يبدو أن تركيا عبارة

هاكان ديميري  
ضابط سابق في الجيش التركي

أميرال بحري كمال العقيدة متقاعد، وضابط متقاعد آخر من القوات الخاصة، وصحافي يساري، وقاتل طائفة إسلامية في عياعته الدينية، وعالم سياسي "محايد"، وزعيم ما يسمى باليسار المتطرف. أصبح من المعتاد بالنسبة إلى الجمهور في تركيا مشاهدة هذه الشخصيات القادمة من العديد من الخلفيات الأيديولوجية المختلفة في نفس البرنامج التلفزيوني، وكلها تدافع عن سياسات النظام، وعقيدة "الوطن الأزرق" بدرجة مماثلة من الشغف. لكن لماذا وكيف؟

أعاد الرئيس رجب طيب أردوغان تشكيل النظام الدستوري الديمقراطي إلى نظام رئاسي تنفيذي لا يستطيع تحمل أي مسؤوليات، في عملية تسارعت بعد الانقلاب الفاشل في 15 يوليو 2016. وعلى الرغم من أن هذا النظام الجديد كان بلا شك انحرافا واضحا من نواح عديدة، واجه المستحوذ العلماني والديمقراطي السابق للبلاد مقاومة قليلة جدا ضد الجهات الفاعلة القوية في المؤسسة. يمكن القول إن أحد العناصر الرئيسية لإنجاز أردوغان في تحطيم أي مصادر للمقاومة المحتملة وتعزيز حكمه، يكمن في نجاحه في استمالة شبكات سرية مختلفة.

تعرف المشاركة أحيانا على أنها "رشوة" المعارضة، وهو شكل من أشكال التعاون، حيث يمنح شاغل الوظيفة مكانة داخلية أو مزايا سياسية إلى خارج النظام مقابل ولائه. ومن خلال اختيار شبكة أو وكيل، يقضي القائد على المنافسين، ويشكل صورته العامة من خلال قادة اجتماعيين يتمتعون

